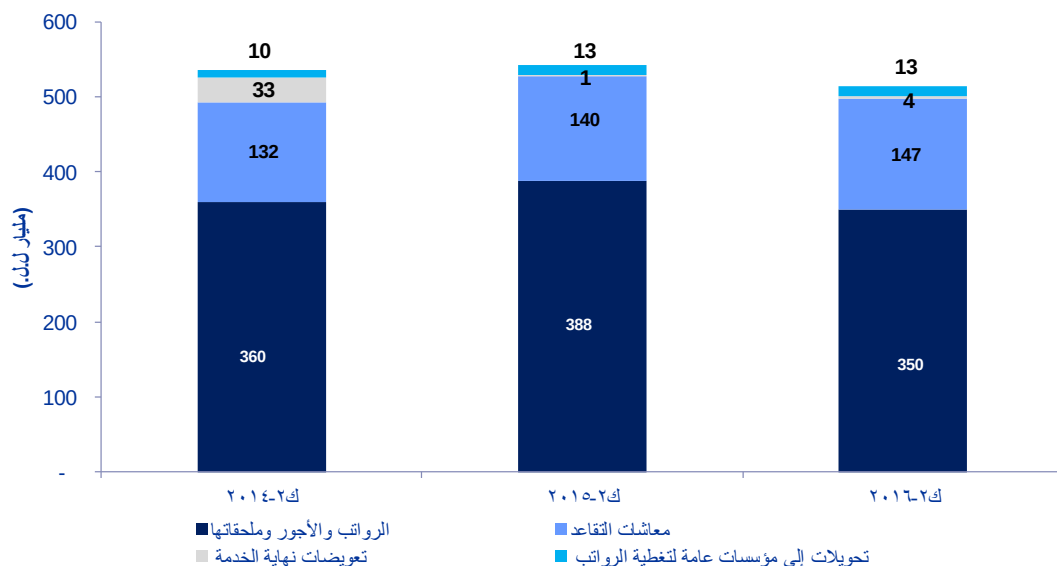


I. المخصصات والرواتب وملحقاتها

A.I. لمحة عامة

إنخفض إجمالي الإنفاق على المخصصات والرواتب وملحقاتها¹ بقيمة 28 مليار ليرة (5 في المائة) ليسجل 514 مليار ليرة في الشهر الأول من العام 2016 وذلك مقارنةً مع مبلغ 542 مليار ليرة في كانون الثاني 2015². جاء هذا الإنخفاض نتيجة التراجع بقيمة 37 مليار ليرة (10 في المائة) في الرواتب والأجور وملحقاتها. قابل هذا الانخفاض إرتفاع جزئي في (أ) معاشات التقاعد بقيمة 7 مليار ليرة (5 في المائة)؛ و(ب) التحويلات المخصصة لمؤسسات عامة بهدف تغطية الرواتب بقيمة 3 مليار ليرة (379 في المائة) وذلك نتيجة إرتفاع التحويلات إلى المركز التربوي للبحوث والإنماء. بقيت تعويضات نهاية الخدمة ثابتة دون تغيير خلال كانون الثاني 2016 لتسجل قيمة 13 مليار ليرة.

الرسم البياني 1: مكونات المخصصات والرواتب وملحقاتها في كانون الثاني من الأعوام 2014، 2015 و 2016³



المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

B.I. حصة المخصصات والرواتب وملحقاتها من النفقات

تشكل المخصصات والرواتب وملحقاتها المكون الأكبر من مجموع النفقات الجارية الأولية⁴، حيث سجلت نسبة 47 في المائة مع نهاية كانون الثاني 2014، 59 في المائة خلال كانون الثاني 2015 و 49 في المائة خلال كانون الثاني 2016. يعود السبب الأساسي وراء هذا الإنخفاض من نسبة 59 في المائة إلى 49 في المائة إلى زيادة قاعدة النفقات الجارية الأولية⁵ والتي ارتفعت بنسبة 14 في المائة من عام 2015 إلى عام 2016.

¹ تتضمن تكلفة المخصصات والرواتب وملحقاتها مدفوعات الرواتب والأجور وملحقاتها؛ معاشات التقاعد؛ تعويضات نهاية الخدمة؛ والتحويلات إلى مؤسسات عامة لتغطية الرواتب.

² إن الأرقام المستخدمة هي تلك المنشورة في تقرير مرصد المالية العامة لشهر كانون الثاني 2016.

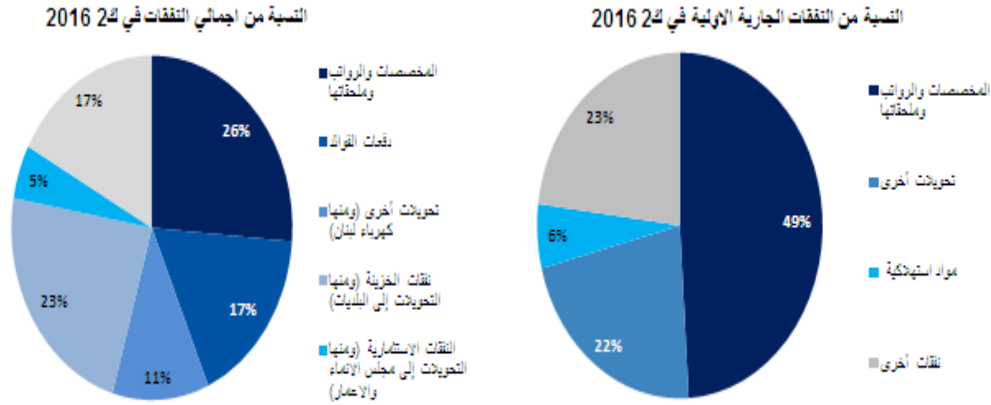
³ السبب الرئيسي للهبوط الحاد في التحويلات إلى المؤسسات العامة لتغطية نفقات الرواتب والأجور من شهر كانون الثاني 2014 هو ناتج عن التفاوت في توقيت الدفعات.

⁴ تتكون النفقات الجارية الأولية من النفقات الجارية باستثناء دفعات الفوائد وتسديد أقساط الديون الخارجية.

⁵ تعود الزيادة في النفقات الجارية الأولية بشكل أساسي إلى الإرتفاع الكبير في التحويلات إلى المستشفيات، المواد الإستهلاكية، والتعديلات المحاسبية. قابل هذه الزيادات إنخفاض بالتحويلات إلى مؤسسة كهرباء لبنان.

أما نسبةً إلى إجمالي النفقات، فقد شكلت المخصصات والرواتب وملحقاتها نسبة 30 في المائة مع نهاية كانون الثاني 2014، 36 في المائة مع نهاية كانون الثاني 2015 وانخفضت إلى نسبة 26 في المائة مع نهاية كانون الثاني 2016. كذلك، يعود الإنخفاض في حصة المخصصات والرواتب وملحقاتها من إجمالي النفقات إلى إرتفاع إجمالي النفقات بنسبة 34 في المائة من عام 2015 إلى عام 2016. يظهر الرسم البياني التالي مكونات كل من النفقات الجارية الأولية وإجمالي النفقات خلال كانون الثاني 2016:

الرسم البياني 2: مكونات كل من النفقات الأولية الجارية وإجمالي النفقات في كانون الثاني 2016



المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

تجدر الإشارة إلى أن حساب النفقات الأخرى يتضمن تسديدات إلى المستشفيات، نفقات أحكام ومصالحات، نفقات مهام، وتعديلات محاسبية وخدمات خارجية.

II. الرواتب والأجور وملحقاتها

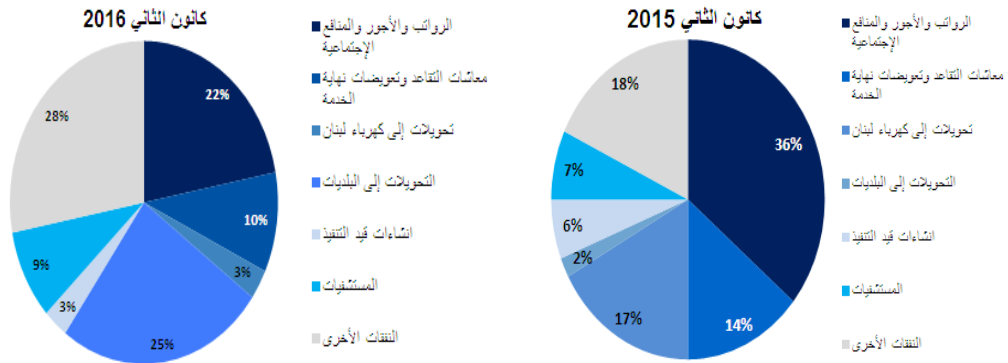
إنخفضت مدفوعات الرواتب والأجور وملحقاتها بقيمة 37 مليار ليرة (10 في المائة)، وذلك من 388 مليار ليرة في كانون الثاني 2015 إلى 350 مليار ليرة في كانون الثاني 2016. يعود السبب الأساسي وراء هذا التراجع إلى الإنخفاض بقيمة 67 مليار ليرة في التقديرات الاجتماعية العائدة لأفراد الجيش. قابل هذه الإنخفاضات ارتفاع جزئي بقيمة 13 مليار ليرة في الرواتب الأساسية، من ضمنها زيادة بقيمة 6 مليار ليرة في الرواتب الأساسية لأفراد الجيش. إرتفعت الرواتب الأساسية للجهاز المدني والجهاز التربوي بقيمة 2 مليار ليرة لكل منهما.

من حيث التكوين، سجلت تكلفة الرواتب الأساسية نسبة 81 في المائة من إجمالي مدفوعات الرواتب والأجور وملحقاتها في كانون الثاني 2016، تلتها المدفوعات الأخرى (10 في المائة)، المنافع الوظيفية (5 في المائة) والمنافع الاجتماعية (2 في المائة).

نسبةً إلى إجمالي الإنفاق الأولي، شكلت الرواتب والأجور وملحقاتها 26 في المائة خلال كانون الثاني 2014، إرتفعت إلى 36 في المائة خلال كانون الثاني 2015، ثم انخفضت إلى 22 في المائة خلال كانون الثاني 2016. يظهر الرسم البياني التالي مكونات الإنفاق الأولي خلال الفترة قيد الدرس⁶.

⁶ يعود السبب وراء انخفاض حصة الرواتب والأجور وملحقاتها من الإنفاق الأولي إلى زيادة قاعدة إجمالي النفقات الأولية التي إرتفعت بنسبة 50 في المائة من عام 2015 إلى عام 2016.

الرسم البياني 3: مكونات الاتفاق الأولي خلال كانون الثاني 2015 وكانون الثاني 2016



المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

ملاحظة: يتكون بند النفقات الأخرى بشكل أساسي من التحويلات إلى مجلس الإنماء والإعمار، التحويلات إلى المؤسسات العامة لتغطية الرواتب، المساهمات لصالح القطاعات غير الحكومية، رديات الضريبة على القيمة المضافة، إضافة إلى الأدوية.

جدول 1: مكونات الرواتب والأجور وملحقاتها - كانون الثاني من العامين 2015 و 2016

المجموع		نفقات أخرى /6		التقديمات الاجتماعية /5		المنافع الوظيفية /4		مخصصات الرواتب والأجور		(مليار ل.د.)
2016	2015	2016	2015	2016	2015	2016	2015	2016	2015	
207	278	0	0	7	90	10	7	190	181	الجهاز العسكري
126	187	0	0	2	69	5	4	120	114	الجيش
60	68	0	0	3	14	2	2	54	52	قوى الأمن الداخلي
15	18	0	0	1	6	0	0	13	12	قوى الأمن العام
7	5	0	0	1	1	2	0	3	3	قوى أمن الدولة
75	65	10	0	0	0	5	6	60	58	الجهاز التربوي
41	42	3	6	0	1	5	5	33	30	الجهاز المدني /1
20	0	20	0							مساهمة الدولة لصالح
										تعاونية موظفي
										الدولة /2
3	3									الجمارك /3
4	0									غير مصنف
350	388	34	6	8	91	19	19	283	269	إجمالي الإنفاق

- (1) تتضمن رواتب لوزارة الصحة العامة مدفوعة من حساب الأمانات.
- (2) إن مساهمة الدولة لصالح تعاونية موظفي الدولة تتوزع على المستفيدين من تقديماتها من أفراد السلكين التربوي والمدني. إلا أن توزيع المبلغ بين هذين السلكين غير ممكن، لهذا السبب تم إدراج هذه المساهمة في بند منفصل.
- (3) تتضمن هذه الأرقام رواتب وأجور الجمارك المدفوعة من حساب الأمانات لكنها لا تشمل التقديمات الاجتماعية التي تُدفع من صناديق الجمارك والتي يمكن تصنيفها فقط عندما تستلم المديرية العامة للمالية المستندات الثبوتية.
- (4) تتضمن التعويضات العائلية والنقل وساعات العمل الإضافية وغيرها من التعويضات (بما فيها بدلات اللجان وريديات الضرائب).
- (5) تتضمن تقديمات المرض والأمومة، الزواج، الولادة، الوفاة، الاستشفاء، التعليم، الطبية وغيرها من التقديمات الاجتماعية، والمقدمة للسلك العسكري حصراً.
- (6) تدفع النفقات الأخرى للأجهزة غير العسكرية وهي تتضمن: (1) دفعات المكافآت (2) مساهمة الدولة في صناديق التعاقد التي يستفيد منها النواب، موظفو مجلس النواب، القضاة، المساعدون القضائيون وقضاة المحاكم الشرعية، و (3) مساهمة الدولة (بصفة رب عمل) في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لتأمين التغطية لموظفي القطاع العام الذين لا يستفيدون من تقديمات تعاونية موظفي الدولة.

A. II الرواتب والأجور الأساسية

من إجمالي الإنفاق على الرواتب والأجور وملحقاتها، بلغت الرواتب والأجور الأساسية 283 مليار ليرة خلال كانون الثاني 2016 أي بارتفاع قدره 13 مليار ليرة عن الفترة المماثلة من العام 2015. جاء هذا الارتفاع بشكل أساسي نتيجة تقدم

الرواتب الأساسية للجهاز العسكري بحوالي 9 مليار ليرة. كذلك، ارتفعت الرواتب الأساسية في الجهازين المدني والتربوي بقيمة 2 مليار ليرة لكل منهما.

II.A.a. رواتب وأجور الجهاز العسكري

تعود الزيادة البالغة 5 في المائة في الرواتب الأساسية للجهاز العسكري بشكل رئيسي إلى ارتفاع المدفوعات للعناصر الدائمين في الجيش بقيمة 5 مليار ليرة وقوى الأمن الداخلي بقيمة 2 مليار ليرة وهي عائدة بدورها إلى تجنيد عناصر جدد أو ترقية العناصر الحاليين. علاوةً على ذلك، إرتفعت المدفوعات المخصصة للعناصر المتمرنين في قوى الأمن الداخلي والجيش بقيمة 4 مليار ليرة و 2 مليار ليرة على التوالي. قابل هذه الزيادات تراجع بحوالي 2 مليار ليرة في مدفوعات البعثات خارج لبنان وانخفاض بقيمة 1 مليار ليرة في الرواتب المخصصة للعناصر المتمرنين في قوى الأمن العام.

II.A.b. رواتب وأجور الجهاز التربوي

ارتفعت الرواتب الأساسية لصالح الجهاز التربوي بنسبة 3 في المائة في كانون الثاني 2016 مقارنةً مع الفترة نفسها خلال العام 2015 لتصل إلى 60 مليار ليرة. جاء هذا الارتفاع نتيجة الزيادة في رواتب الموظفين الدائمين في التعليم الابتدائي بقيمة 6 مليار ليرة والموظفين الدائمين في المديرية العامة للتعليم المهني والتقني بقيمة 1 مليار ليرة. قابل هذه الزيادات تراجع بحوالي 4 مليار ليرة في رواتب الأساتذة المتمرنين في التعليمين الابتدائي والثانوي.

II.A.c. رواتب وأجور الجهاز المدني

ارتفعت المدفوعات لصالح الجهاز المدني بحوالي 2 مليار ليرة (8 في المائة) خلال كانون الثاني 2016 مقارنةً بالفترة نفسها من العام 2015. من منظار توزيع الرواتب والأجور بحسب الوزارات، تستحوذ وزارة الخارجية والمغتربين على النسبة الأعلى من إجمالي الرواتب والأجور مع نسبة 34 في المائة من إجمالي رواتب وأجور الجهاز المدني في كانون الثاني 2016، تليها وزارة العدل (16 في المائة) ومجلس النواب (8 في المائة) (المزيد من التفاصيل، يرجى مراجعة الجدول رقم 2).

بالتحديد، شهدت رواتب وأجور الموظفين في وزارة الخارجية والمغتربين الارتفاع الأبرز نتيجة الزيادة في الرواتب الأساسية للدبلوماسيين في البعثات خارج لبنان، العائدة بدورها إلى ارتفاع مدفوعات الفروقات بقيمة 4 مليار ليرة.

جدول 2. رواتب وأجور الجهاز المدني حسب الوزارات - كانون الثاني من العامين 2015 و 2016

النسبة من مجموع رواتب وأجور الجهاز المدني	ك2 2015	ك2 2014	(مليون ليرة)
34%	10,976	7,354	وزارة الخارجية والمغتربين
16%	5,348	5,319	وزارة العدل
8%	2,753	2,742	مجلس النواب
8%	2,466	2,445	رئاسة مجلس الوزراء
8%	2,574	2,396	وزارة المالية
5%	1,583	1,699	وزارة الصحة العامة
1%	387	1,516	وزارة الأشغال العامة والنقل
4%	1,310	1,226	وزارة الزراعة
3%	859	913	وزارة الدفاع الوطني
2%	810	841	وزارة الداخلية
11%	3,566	3,831	أخرى
100%	32,643	30,281	المجموع

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

B. II. التقديمات الاجتماعية

انخفضت التقديمات الاجتماعية بقيمة 83 مليار ليرة (92 في المائة) لتصل إلى 8 مليار ليرة في كانون الثاني 2016، بشكل أساسي نتيجة الانخفاض في التقديمات الاجتماعية لصالح الجيش بقيمة 67 مليار ليرة. انخفضت التقديمات الاجتماعية لصالح قوى الأمن الداخلي وقوى الأمن العام بقيمة 11 مليار ليرة و 4 مليار ليرة على التوالي. بقيت التقديمات الاجتماعية العائدة لقوى أمن الدولة دون أي تغيير يذكر.

بالتحديد، نتج التراجع في التقديمات المخصصة للجيش عن الإنخفاض في (أ) نفقات الاستشفاء بقيمة 52 مليار ليرة و(ب) منح التعليم بقيمة 14 مليار ليرة.

تراجعت التقديمات لصالح قوى الأمن الداخلي نتيجة الانخفاض في نفقات الاستشفاء ومنح التعليم بقيمة 6 مليار ليرة و 5 مليار ليرة على التوالي.

أما التراجع في التقديمات لقوى الأمن العام فقد نتج بشكل أساسي عن إنخفاض بقيمة 3 مليار ليرة في منح التعليم وبقيمة 1 مليار ليرة في نفقات الإستشفاء.

C. II. اشتراكات ومساهمات الدولة لصالح تعاونية موظفي الدولة

ارتفعت اشتراكات الدولة ومساهماتها لصالح تعاونية موظفي الدولة إلى 20 مليار ليرة خلال كانون الثاني 2016 مقابل لا شيء خلال كانون الثاني 2015 .